



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

هانز-فيرنر سن *: ما الذي يقوله ماركس لنا اليوم **

ترجمة: د. حامد فضل الله *** وفادية فضة ***

مراجعة: د. بارق شُبْر

مقدمة الناشر

في الخامس من ايار 1818 ولد كارل ماركس في مدينة تريير (Trier) الواقعة في غرب ألمانيا بالقرب من الحدود الفرنسية ودولة لوكسمبرغ. وبمناسبة مرور 200 عام على ولادته يحيى هذه الأيام الإعلام الألماني المرئي والسمعي وبعض المثقفين الألمان هذه المناسبة بالذكر بمنجزه الفكري والعلمي وأبرزها (البيان الشيوعي) وكتاب (رأس المال). عرف كارل ماركس كأحد أبرز المفكرين الموسوعيين في القرن التاسع عشر في مجال العلوم الاجتماعية كالفلسفة والاجتماع والاقتصاد وترك بصماته الواضحة على الفكر الأكاديمي والسياسي وكذلك على توجهات العديد من الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية التحررية في العالم على مدى أكثر من قرن.

وبهذه المناسبة نسلط الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية من أفكاره الريادية ومن خلال قراءة لمنجزه العلمي من قبل أحد أبرز الاقتصاديين الألمان المعاصرين والمحسوبين على المدرسة النيوليبرالية. استاذ الاقتصاد البرفسور هانز-فيرنر سن Hans-Werner Sinn لعب ولايزال يلعب دوراً مؤثراً في صياغة الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي في ألمانيا وفي التأثير على الرأي العام الألماني في ميدان السياسة الاقتصادية. لقد عرف بمواقفه المتشددة من أزمة مديونية اليونان ومن حزم الانقاذ الأوربي والألماني للاقتصاد اليوناني من الافلاس. كما عرف بقيادته لأهم مركز أبحاث اقتصادي في ألمانيا ولمدة 17 عاماً وهو معهد ايوفو للأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونيخ (ifo Institut für Wirtschaftsforschung)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

نشكر الدكتور حامد فضل الله والسيدة فادية فضة على مبادرتهما بترجمة المقال من اللغة الألمانية، ونتمنى منهما ومن الجاليات العربية في ألمانيا المزيد من نشاط الترجمة الى العربية لخدمة التبادل الفكري والمعرفي بين الأمم. كما نأمل ان يستفيد الباحث الاقتصادي العراقي والعربي من هذه الترجمة

د. بارق شبر، رئيس تحرير موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

7 أيار 2018

خسر النظام الاقتصادي الاشتراكي المنافسة مع النظام الرأسمالي نتيجة انعدام الكفاءة الإنتاجية، والتعسف في محاولة إدارة الاقتصاد بالتخطيط المركزي الموجه، ورفض اعتماد الحوافز المادية للمنتجين. وعندما اتضح الاستعصاء لآخر الحاكمين، انهيار النظام. فهل عفا حينذاك الزمن على ماركس؟ كلا، وعلى الإطلاق كلا. لقد توقع ماركس حصول الثورة الاشتراكية، ودعا لها في حين انه كتب القليل جداً عنها حاصراً اهتمامه بشكل رئيسي في تشريح عمل نظام اقتصاد السوق الرأسمالي. لقد دحضت نظرية اقتصاد السوق الرأسمالي العديد من مزاعم ماركس. لم تحظ مفاهيم ماركس والقيم التي خلص إليها في تحليلاته، بالإجماع العلمي العام وهو الأمر الذي حظي به ما توصل إليه ماكس فيبر في علم الاجتماع من خلاصات وأحكام عامة. ومع ذلك، فقد توصل ماركس إلى العديد من الأفكار المهمة التي أغنت البحوث والاستنتاجات على صعيد تطور النظرية الاقتصادية العامة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

الواقع المادي (Sein) يحدد الوعي (Bewusstsein)

ويتجلى هذا أولاً في الأطروحة الأساسية لماركس التي تناقض نظرية هيغل القائلة بأن الوعي يحدد الواقع المادي، في حين يؤكد ماركس على أن الواقع هو الذي يحدد الوعي، بمعنى أن الشروط الموضوعية لعلاقات الإنتاج هي التي تحدد في نهاية المطاف البنية الفوقية الأيديولوجية كما تتجلى في شكل الدولة والرأي العام والقوانين السائدة. كما لا توجد أولوية للسياسة على قوانين الاقتصاد بل تحدد القوانين الاقتصادية الإطار، الذي من خلاله يمكن للسياسة ان تتحرك. وتكرر الفشل الاقتصادي لكافة الأنظمة التي لم تأخذ بالقوانين الموضوعية



أوراق في الاقتصاد الماركسي

للسلوك البشري وندرة الموارد الطبيعية، وتصرفت محكومة برغباتها الذاتية انطلاقاً من تصوراتها الأيديولوجية كما الدينية أو الأخلاقية. والمصير الفاشل الذي انتهى إليه "النظام الشيوعي" خير دليل على ذلك. وهذا ما يشير بدوره إلى فشل تنبؤ ماركس القائل بحتمية الانتقال إلى الاشتراكية من جهة، في حين أنه يؤكد من جهة ثانية على صحة أطروحته الأساسية القائلة بسيادة (Primat) العلاقات الاقتصادية (Ökonomische Verhältnisse) على ما سواها.

الاقتصاديون غالباً ما يختلفون بشأن هذه المسألة مع السياسيين، الذين يروجون بألسنتهم دائماً لأولوية السياسة على الاقتصاد. ومن دواعي السخرية أن العديد من السياسيين اليساريين على وجه التحديد، يروجون لضرورات التدخل السياسي في مجريات السوق، في حين يشير الاقتصاديون¹ إلى هيمنة القوانين الاقتصادية وعدم جدوى التدخلات السياسية لعدم فعاليتها ولمردوداتها العكسية أحياناً. وتحضر هنا أمثلة من نمط: وضع قانون "الحد الأدنى للأجور"، مظلة الإنقاذ الأوروبية، تحديد دور البنك المركزي الأوروبي (EZB \ ECB) أو قواعد استيعاب المهاجرين في الدولة الاجتماعية. وتلقى هذه الاقتراحات حالياً تجاوباً واسعاً. والاقتصاديون يتماهون مع ماركس في قناعاتهم بأولوية القوانين الاقتصادية على أمانى السياسة ووسائل الإعلام. ولذلك يقف الاقتصاديون في الغالب أقرب إلى ماركس من أولئك السياسيين اليساريين الذين يوالونه بشكل خاص.

الإيمان بأولوية القوانين الاقتصادية على السياسة، لا يعني التخلي عن دور الدولة إذ أن اقتصاد السوق لا يعني الفوضى، وإنما يتطلب تشريع إطار تنظيمي (Ordnungsrahmen) متين يمكن الاقتصاد من العمل بكفاءة عالية.

وتأتي أهمية كل من القانون المدني والقانون الجنائي في المقام الأول، لأن الشرط الأساسي لتبادل فعال للسلع والخدمات هو ضمان حقوق الملكية لتلك السلع والخدمات. فلا يمكن للأسواق أن تُدقق نعمها الوفيرة إلا على تأمين حقوق الملكية على السلع كما على عوامل الإنتاج - من العمل إلى السلع الرأسمالية بما في ذلك الأرض - وكما توجد مجالات في السوق يجب أن تُستكمل عبر تدخل اقتصاد الدولة، مثل مجال البيئة، فعندما تحدث أخطاء لا يمكن للأسواق أن تتحمل تبعاتها مثل إنتاج المواد الملوثة، أو مثل انجاز السلع العامة ذات النوعية والمواصفات المشتركة. الأمثلة الكلاسيكية على ذلك هي البنية التحتية من قبيل بناء الطرق والجسور

¹ المؤلف يقصد الاقتصاديين من أنصار المدرسة الكلاسيكية والنيولبرالية (ملاحظة المراجع)



أوراق في الاقتصاد الماركسي

والسدود. وأخيراً، في حال فشل السوق في توفير نظام عادل لتوزيع الدخل، الأمر الذي يوجب استكمال اقتصاد السوق عبر الدولة الاجتماعية لضمان إعادة توزيع الدخل بين الاغنياء والفقراء.

يشير ماركس إلى أن القاعدة المادية للاقتصاد في حالة تطور باستمرار، في حين تستمر البنية الفوقية الأيديولوجية المعبرة عن آراء الطبقة الحاكمة على جمودها - ويمكن هنا الحديث عن "المكون السياسي-الإعلامي" (politisch-medialen Komplex). ويفضي هذا الجمود مع مرور الوقت إلى تزايد التوترات الاجتماعية، وفي نهاية المطاف إلى الاضطرابات، التي قد تنتهي إلى الثورة.

ومن المثير للاهتمام ان اطروحة كارل ماركس التي مضى عليها أكثر من 150 عاماً لا تزال تكتسب أهمية بالغة في يومنا هذا، إذا ما نظرنا إلى نتائج الانتخابات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية (ترامب) وما انتهت إليه في عام 2016 نتائج الاستفتاء في بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست) وكيف تمكنت الطبقات الدنيا والوسطى المتضررة من تيار العولمة الجارف وموجات الهجرة من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني من النجاح في الاحتجاج على سياسات المؤسسات السياسية المهيمنة.

لجأ "المكون السياسي - الإعلامي" لتبرير الصدمة العامة الناتجة عن الواقع أنف الذكر بردها لتأثير الشعبويين، متناسياً التلازم الثابت بين الشعبوية والنظام الديمقراطي. وهو يروج بذلك إلى أن الشعبويين هم دائماً الآخرون، أي الذين لم يصلوا إلى السلطة بعد ويرومون احتلال المواقع المغرية والوظائف الكبيرة في جهاز الدولة حتى على اشلاء زملائهم ضمن الحزب الواحد. يا له من توصيف خاطئ يعبر عن استمرار الطبقة الحاكمة في عدم تفهم الحراك المعارض لها وخاصة في حال تعرض وجودها في السلطة للخطر.

لا يعني انتخاب دونالد ترامب ولا الاستفتاء لصالح خروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي (بريكست) التعبير عن ثورات بالمعنى الماركسي. بل تشير إلى تحولات تعبر عن انقسام متنام بين: البنية الفوقية الأيديولوجية والأساس الاقتصادي في كلا البلدين. ولذلك يعبر المروجون للأهمية الحاسمة لكل من فنون التضليل الممارس من جهة وللقصور التي تميزت بها شخصية ترامب من جهة أخرى، عن فهم سطحي لمعطيات الواقع في كل من البلدين.



أوراق في الاقتصاد الماركسي

ماركس كإقتصادي

تتجلى في "نظرية قيمة العمل" أكبر الأخطاء العلمية لماركس²، فهي وضعت بدافع أيديولوجي وذلك لتعليل نظرية فائض القيمة والاستغلال. فهو يخطئ في استنتاجه القائل بأن مستوى أسعار البضائع في اقتصاد السوق إنما يحددها الوقت المبذول لإنتاج السلع. ويمكن الخطأ أولاً في أن الأجور تشكل واحدة من جملة عناصر التكلفة للشركة المنتجة، وثانياً إن الأسعار هي أسعار حجم وفترة البضائع المعروضة في السوق (العرض والطلب)، والمواصفات التفضيلية لمكوناتها أيضاً ولمدى تنامي الطلب والتنافس عليها في السوق. لذلك يصح التساؤل على سبيل المثال، عن علاقة سعر لوحة لرامبرانت مع أجر الصانع (الفنان)؟ وما علاقة سعر النفط مع أجور العمال في الآبار النفطية؟ لا شيء، أو لا شيء تقريبا.

إن غالبية الاقتصاديين الانجلوسكسونيين لا ترى في ماركس مساهما أساسيا في بناء وبلورة الفكر الاقتصادي ليس بسبب "نظرية قيمة العمل" فحسب، بل وإخفاقه الفاضح في مجال نظرية التوزيع والتي ترتبط بها بشكل وثيق "نظرية أسعار التجزئة" والتي تشكل بدورها النظام الحاكم في علم الاقتصاد.

وأنا أخطئ هذا التقييم لتقديري بأن مساهمة ماركس الفعلية تتجلى في بلورة "نظرية الاقتصاد الكلي" (Makroökonomie) فهو كان تاريخيا أحد الأوائل من علماء الاقتصاد الكلي وقام بدور أساسي في تأسيس وإنشاء هذا الفرع إذ لم تكن لمصطلحات مثل "الدخل القومي"، "الاستهلاك" أو "الاستثمار" من قبله أي أهمية تذكر في علم الاقتصاد. لقد فهم ماركس وأوضح، بأن الدخل القومي هو عبارة عن مجموع قيمة السلع المنتجة حديثا ويستخدم للاستهلاك الجاري كما يستخدم لتراكم رأس المال (Kapitalakkumulation). وما كان لجون مينارد كينز (John Maynard Keynes) أية إمكانية لتطوير نظريته حول أهمية "دور الطلب الكلي في استقرار الاقتصاد" بمعزل عن استخدامه لتصورات مركبة مماثلة.

نجح ماركس في المجلد الثاني من عمله الرئيسي "رأس المال" وبفضل تشريحه لنظرية الاقتصاد الكلي بتطوير "نظرية النمو" (Wachstumstheorie)، التي أضحت في الجوهر المقدمة لكل "نظريات النمو" القائمة على العلاقة الثابتة بين رأس المال و"الناتج المحلي

² تعود نظرية القيمة إلى مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي آدم سميث وديفيد ريكاردو والتي اقتبسها كارل ماركس منهم (ملاحظة المراجع)



أوراق في الاقتصاد الماركسي

الاجمالي" والتي طورها كل من إيفسي دومار (Evsey Domar) وبول رومر (Paul Romer). وأظهر ماركس في نظريته هذه وباستخدام الحسابات التفصيلية بأن النمو لا يتحقق عموماً بفضل الاستهلاك، وإنما من خلال الزهد في الاستهلاك، أي من خلال الادخار وتراكم رأس المال. وبقدر ما تتنامى النسبة من الدخل القومي للتوفير والاستثمار، يرتفع معها معدل النمو الاقتصادي.

لقد حاول الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب أن يضع على أساس من نظرية ماركس للنمو، استراتيجية يتجاوز بها الغرب. وإن لم تتكفل هذه الجهود بالنجاح فمرد ذلك لعدم مراعاة أهم الشروط التي أكد ماركس على ضرورة توفرها لضمان العلاقة النسبية بين معدل الادخار (Sparquote) من جهة ونسبة النمو المأمولة (Wachstumsrate) من جهة أخرى والتي تتمثل بدورها بتوفر جيش احتياطي صناعي كبير (Reservearmee von Arbeitslosen) بما فيه الكفاية من العاطلين عن العمل الأمر الذي يضمن بدوره زيادة قوة العمل المستخدمة بما يتناسب مع نمو رأس المال المستثمر. إن تواتر نمو رأس المال بأسرع من وتيرة نمو العمالة المطلوبة واستحالة التوسع النسبي الموازي في مواقع الإنتاج مما يجبر وحدات الإنتاج على الأخذ بأساليب التوفير في قوة العمل، الأمر الذي يضعف بمجمله حافظ النمو المتوقع بنتيجة تراكم رأس المال وبذلك لا تصح معادلة ماركس الا بصيغة معدلة.

وهذا ما خلص إليه أيضاً ماركس في تحليله الذي ضمنه بالتفصيل في الجزء الثالث من "رأس المال"، الذي حرره وصدوره بعد وفاته فريدريك انجلز (Friedrich Engels). لقد فسر ماركس "نموذج النمو" كما وصفه في "المجلد الثاني من رأس المال"، والمستند إلى نسب ثابتة على أنه مجرد أفكار مرحلية على طريق إنضاج نموذج للنمو يتميز بتصاعد كثافة رأس المال في الإنتاج. وتحدث في هذا السياق عن تنامي "التركيب العضوي لرأس المال" (Organische Zusammensetzung des Kapitals)، أي التغير في العلاقة النسبية بين رأس المال الثابت (وسائل الإنتاج) والمتحرك (قوة العمل) لصالح الأول.

دور الطلب

لم يكن اهتمام ماركس موجهاً في الأساس لمعالجة شروط النمو وإنما لدراسة أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية. إن صح القول بأن النمو ينتج حصراً عبر الادخار والاستثمار، إلا أنه من



أوراق في الاقتصاد الماركسي

المهم ايضا التنويه لدور الاستهلاك في تحجيم حركة الطلب الاقتصادية. وقد يترتب على تعثر حركة الاستهلاك كما رأى ماركس بحق، نشوء "أزمة قصور الاستهلاك" (Unter Konsumtion) التي تدفع الاقتصاد إلى سلسلة من الاختناقات البنوية. وفي هذا الإطار روج ماركس للنظرية التي عمل لاحقا جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) على تطويرها تحت مسمى فجوة الطلب والتي تؤكد على أهمية تطوير حركة الطلب في السوق والتي ساد الترويج لها والتركيز على أهميتها في السنوات الأخيرة لمواجهة النتائج السلبية أو العضوية لسياسة التقشف المزعومة في جنوب أوروبا.

لقد أسى تفسير ماركس وكذلك كينز عبر الزعم بأن اصرارهما على تعظيم دور الطلب في السوق، انما يهدف حصرا إلى الزيادة في الاستهلاك العام وفي القوة الشرائية العامة ايضا. وهذا الادعاء يتنافى وحرص وتأکید كلاهما على أن طلب الشركات على السلع الرأسمالية ومراكمتها يشكل مكوناً مهماً في صلب الطلب العام للسوق الاقتصادية الرأسمالية ويؤدي الإخلال بها إلى أزمات في الدورة الاقتصادية العامة.

نظرية ميل معدل الربح نحو الانخفاض

(Theorie vom Tendenziellen Fall der Profitrate)

تمثل نظريات الازمات أهم مساهمات ماركس في تطوير علم الاقتصاد. وتتقدم "نظرية ميل معدل الربح نحو الانخفاض" على سواها من النظريات بما في ذلك "نظرية قصور الاستهلاك". وعرض ماركس نظرية ميل معدل الربح في المجلد الثالث لـ "رأس المال" وتحتل موقعا مميزاً في الفكر الماركسي. وينخفض "معدل الربح" - الذي نسميه اليوم العائد الاقتصادي أو الربح - من وجهة نظر ماركس، في مسار التنمية الاقتصادية ويميل باستمرار إلى مستوى أدنى، نظرا لنمو التركيب العضوي لرأس المال بما يعني إمكانية تسارع تراكم رأس المال قياسا بمدى نمو القوى العاملة. وهكذا يتراكم المزيد من رأس المال بالنسبة للعامل الواحد دون ان ينعكس ذلك في زيادة الدخل.

توقع ماركس بأن استمرار انخفاض معدل الربح سوف يبلغ مستوى يصبح معه الربح متدنيا جدا بالنسبة لرجال الاعمال، فيحجمون عن الاقدام على أية استثمارات جديدة. وعندما يبلغ التطور هذه النقطة يسود الاضراب العام عن الاستثمار مما يغرق الاقتصاد في أزمة تنتج بدورها احجاما عن شراء السلع الاستثمارية وهو الأمر الذي يدفع المنتجين لهذه السلع أيضا إلى



أوراق في الاقتصاد الماركسي

التوقف عن شراء المواد الأولية اللازمة لها. وهكذا تشمل كافة فروع الاقتصاد سلسلة من الازمات المترابطة. إن قانون "ميل معدل الربح" يربط ما بين نظرية النمو وما يرافقها من زيادة للتركيب العضوي لرأس المال وبين نظرية الطلب ويتحول بذلك إلى نظرية الازمة التكوينية الكامنة في صلب بنية النظام الرأسمالي.

تتجلى نظرية الأزمة بكل وضوح عبر تطور الاوضاع الراهنة. فاليوم تبرز بعد 150 عام على ماركس، علامات واضحة على انخفاض العائد على رأس المال على المدى الطويل. وبات دوران الفائدة سمة ثابتة منذ سنوات، وكذلك خضوع أجزاء من العالم مثل جنوب وغرب أوروبا وكذلك اليابان لأزمة مستمرة لا تتوافر أية مؤشرات إلى نهاية قريبة لها.

يفسّر بعض الاقتصاديين، مثل كارل كريستيان فون فايتسك (Carl Christian von Weizsäcker) أو لورانس سمرس (Lawrence Summers)، وزير الخزانة الأمريكي السابق، اتجاه الانحدار للفوائد المتدنية واستمرار الأزمة الاقتصادية التي تعم العالم الغربي منذ عام 2008، بأنها تعبير عن "ركود مزمن" (säkulare Stagnation) وبلور هذا المصطلح ألفين هانسن (Alvin Hansen) - أحد معاصري كينز - وعلى الأرجح تحت تأثير ماركس في ثلاثينيات القرن الماضي (1930). تقول نظرية "الركود المزمن" بأن الإنسانية قد استثمرت بالفعل أكثر من اللازم، بحيث أن نسبة عوائد المشاريع الاستثمارية اللاحقة لن تكون مرتفعة بما يكفي تغطية فائدة صفرية مضمونة. إن فائدة صفر لا يمكن تجاوزها إلى الأدنى بسهولة في الاقتصاد النقدي، لما يترتب على ذلك من إضراب عن الاستثمار وظهور فائض في الادخار وما يولده من ضمور اقتصادي إن لم يكن أزمة مستمرة³

ويتمثل كل هذا مع نظرية ميل معدل الربح نحو الانخفاض، إلا أن الكتاب المعاصرين لا يدعون نتيجة لذلك إلى تغيير النظام، بل إلى تحفيز الطلب في سياسة الموازنة العامة للدولة. فإذا كان الطلب الخاص على السلع الرأسمالية غير كاف، وجب على الدولة تحفيز الطلب الكلي بوسائل الإنفاق الحكومي الممول بدوره عبر الديون، بما يعوض تراجع الطلب في السوق على الاستثمار. يحاجج فون فايتسك، بأن تأمين معاشات التقاعد المؤسس على نظام الضريبة - هو في الجوهر دين مستتر على الدولة مثل ميزانيات الظل الأخرى - يوفر إمكانية الالتفاف على "سقف الديون" الأوروبي، بما يفيد حركة الطلب في السوق. وسوف يتراجع وباستمرار مستوى

³ ينجم الركود عن اختلال في معادلة الاقتصاد الكلي، حيث يبلغ مستوى الاستهلاك زائداً مستوى الاستثمار اقل من إجمالي الناتج المحلي (ملاحظة المراجع)



أوراق في الاقتصاد الماركسي

استهلاك الأجيال القادمة عن مستوى استهلاك الأجيال الحالية، الأمر الذي يضمن تعويض ما يترتب عن العجز في الطلب الحالي. ويدعو سمرس إلى التغلب أو إلغاء "سقف الديون" القانونية.

يأخذ اقتصاديون آخرون، مثل كينيث روجوف (Kenneth Rogoff) مخاطر الركود المزمع بجدية أكبر فيطالب بضرورة التخلص من السيولة النقدية (الكاش) بهدف تعظيم "الفائدة السلبية" لتصبح الاستثمارات الجديدة مربحة مرة أخرى. فلا يمكن في الاقتصاد النقدي وبمعزل عن خفض السيولة النقدية الوصول بالفائدة إلى مستوى سلبي يوازي كلفة التخزين الذاتي للنقود، إذ لا ينتظر من أحد أن يقرض أمواله ويدفع فائدة عليها للمقترض إذا تمكن من تخزينها بنفسه وبكلفة أقل.

تلقت إدارة البنك المركزي الأوروبي نظرية الركود المزمع بترحاب كبير لرغبتها في إنعاش الاقتصاد الأوروبي من جهة، خدمة لسياسة تهدف لإنقاذ البنوك والشركات المثقلة بالديون في جنوب أوروبا من جهة ثانية الأمر الذي يتعارض مع الوظيفة المنتدبة لها.

حدد مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة لخدمة الودائع التي تديرها البنوك مع البنوك المركزية الوطنية، ودفع بهذه الفائدة منذ بعض الوقت إلى المستوى السلبي، وترتب على ذلك استقرار الفائدة السلبية في سوق التبادل بين البنوك. وكان يفضل على الأرجح الاستمرار بتكثيف هذه السياسة. إلا أن المشكلة تكمن في كتلة السيولة النقدية التي لا يسمح وجودها بمستوى للفائدة السلبية يتجاوز تكاليف تخزينها. فالمدخرون يفضلون إبقاء أموالهم معهم بدل إعارتها، حين يتجاوز سعر الفائدة السلبي تكاليف التخزين. وتمثل بذلك تكاليف التخزين الحدود القصوى للفائدة السلبية في الاقتصاد النقدي والتي لا يمكن لأي بنك مركزي تجاوزها.

ويبدو لنا اليوم بالفعل، أن سعر الفائدة السلبي قد بلغ منتهاه. إن كبار المستثمرين مثل البنوك وشركات التأمين والذين يملكون خيارات الاحتفاظ بالنقود بتكلفة منخفضة قياساً بالسعر الراهن لليورو، يخزنون الموجودات النقدية الضخمة المتوفرة لديهم للهروب من أسعار الفائدة السلبية. تشير بعض البنوك وبحذر إلى أنها تحتفظ بأوراق نقدية من فئة الـ 500 يورو تتجاوز قيمتها ما يزيد على عشرة مليارات يورو في مخازن ضخمة. وأعرّب الرئيس التنفيذي المنتهية ولايته لشركة ميونيخ لإعادة التأمين (Munich Re) - وهي أكبر شركة إعادة تأمين في العالم - نيكولاوس فون بومهارد (Nikolaus von Bomhard) وبكل صراحة في خطابه الوداعي عام 2016 بأن شركته تحتفظ ذاتياً بموجودات نقدية كبيرة لتجنب أسعار الفائدة السلبية. وهكذا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

ارتفع طلب البنوك ودرجة كبيرة جدا على اماكن لتخزين رأس المال النقدي، بما في ذلك على أنفاق المناجم السويسرية.

تشكل هذه المناورة "شوكة في عين" مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، فلجأ إلى تعقيدها حين قرر في عام 2016 سحب العملة الورقية من فئة 500 يورو تدريجيا من التداول في السوق، الأمر الذي دفع بمالكي المخزونات المالية، إلى اعتماد الأوراق النقدية من فئة 200 يورو، وارتفعت بذلك التكلفة إلى حوالي الضعفين ونصف، مما يكسب البنك المركزي وقتاً أكثر لإدامة اسعار الفائدة السلبية. وأن لم يكتف بذلك يمكنه اللجوء عندئذ إلى إلغاء الورقة النقدية من فئة 200 يورو، ويجبرهم على تخزين الورقة النقدية من فئة 100 يورو، وتتضاعف بدورها مجددا تكلفة التخزين. نعم، يمكن ايضا توقع الإلغاء التام للعملة النقدية بهدف القضاء على أية حواجز لاستمرار أسعار الفائدة السلبية.

تخفيض القيم والتدمير الخلاق

تحظى النظرية الماركسية حول ميل معدل الربح نحو الانخفاض بمزيد من الاهتمام العام نتيجة لسياسة الفائدة السلبية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي. لقد انخفض معدل ربح رأس المال بشكل كبير جدا كما يتجلى حاليا ودرجة أن الشركات باتت لا ترغب في الاستثمار الا إذا أمكن استدراجها لذلك، بإغداق المال عليها جزافا، ولربما ايضا مكافأتها بالأجر لقبولها تلقي الرساميل وممارسة الاستثمار! ومع ذلك، فمن نافل القول والمغالاة الاستعانة بماركس من أجل تشريح سياسة البنك المركزي الأوروبي، أولا لأنه لم يتحدث في السياسة النقدية وثانيا، لأنه يتحدث فقط عن "ميل معدل الربح نحو الانخفاض". وهو إن قام بذلك فلأنه تلمس دور قوى المعارضة العضوية التي تقاوم هذا الميل فتقوم بتوقيفه مؤقتا، إلى حين رفعه نهائيا. هنا تأخذ نظريته حول فقدان قيمة رأس المال أهمية خاصة.

يعبر ماركس من خلال "فقدان قيمة رأس المال" (Kapitalentwertung) عن
الفقدان النسبي المتواصل بفعل تطور "قيمة العمل"، الذي يفرضه التقدم التكنولوجي، والذي
يمكن اختصاره بـ "زيادة الأجور نتيجة لنمو الإنتاجية"

ويكرر ماركس دائما حديثه عن فقدان قيمة رأس المال بنتيجة الأزمات. كما أن فقدان قيمة رأس المال يدفع تلقائيا نسبة الربح إلى الأعلى، لأنها تخفض من مستوى المعدل الناتج عن العلاقة ما بين قيمة رأس المال والارباح. وينتج ذلك ايضا بتأثير التقدم التكنولوجي الذي يتجلى



أوراق في الاقتصاد الماركسي

على شكل شركات حديثة، ويمهد لها الطريق بمنحها الفرصة لبدء مشاريع جديدة على أنقاض القديم القائم، فتحظى عبر ذلك وبأسعار منخفضة جداً على الآلات والمباني القائمة. وهكذا يسهم تدمير رأس المال القديم⁴ (Kapitalvernichtung) بإنتاج وتعزيز ريعية رأس المال من جديد.

لقد تم تعميق هذا الرأي في وقت لاحق من قبل الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Schumpeter Joseph)، الذي نشر في عام 1912 كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" واتبعه بعد ذلك بكثير، في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الحرب العالمية الثانية، بنشره كتاب "الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية". صاغ شومبيتر في هذا الكتاب مفهوم "التدمير الخلاق" (schöpferischen Zerstörung) لشرح البداية الجديدة على أنقاض الصناعات القديمة.

وتعتبر هذه العلاقات عن وشائج مهمة للغاية وجدت طريقها للمزيد من التطوير في النظرية الحديثة للقطاعات الاقتصادية. وتنشأ هكذا فقاعة في الغالب نتيجة لتوفر الاقتراض بسهولة مفرطة، وهو ما قد يسمح بممارسة الاستثمارات بإسهاب. ويصح هذا، في المقام الأول في مجال الاستثمارات العقارية لقدرتها المعروفة على استيعاب الكثير من رؤوس الأموال. فمن المعلوم أن العقارات تشكل خمسة أسداس من قيمة موجودات رأس المال الاقتصادي في اقتصاد متقدم كالاقتصاد الألماني في حين تنحصر قيمة التجهيزات الرأسمالية بمعنى الآلات والمنشآت بسدس رأس المال فقط. ويترتب على الاستثمارات العقارية ارتفاعاً في أسعار العقارات القديمة أيضاً، الأمر الذي يعزز من نشاط الاقتصاد العقاري عموماً فيزيد من فرص العمل والأجور. وينعكس هذا أيضاً على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى كما يتجلى في ارتفاع حركة الاسهم وهبوط نسبة العائدات.

وتؤدي الزيادة في مستوى وحجم الأجور إلى زيادة الطلب على الخدمات والسلع المحلية، مما ينعكس في بقية قطاعات الاقتصاد الأمر الذي يرفع من مستوى وحجم الأجور فيها أيضاً. ويشجع هذا النمو للدخل عموماً الناس على استثمار المزيد من المال في القطاع العقاري، نظراً إلى الزيادات التي تلاحظ في أسعار العقارات، مما يعزز من اعتقادهم في صحة خياراتهم. ولكن عندما يبدأ الشك في مرحلة ما يساور المستثمرين الأوائل فيتوقفون عن الاستثمار وتتعمز الشكوك عند الآخرين وتنشأ سلسلة من ردود الفعل السلبية فتؤدي إلى تدهور

⁴ وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة 2007-2009 (ملاحظة المراجع)



أوراق في الاقتصاد الماركسي

سريع في أسعار العقارات وأسعار الأسهم، تليها بطالة جماعية. هذه هي الأزمة كما وصفها كل من ماركس وشومبيتر بجدارة.

وتكون الأزمة مؤلمة، إلا أنها تحمل في طياتها أيضاً بذرة النهوض الجديد، بفضل عودة الاستقرار في أسعار العقارات والسلع الرأسمالية والأسهم. وتشجع الأسعار المنخفضة من جهة وارتفاع نسب الأرباح ومستوى العائدات مرة أخرى على العودة إلى الاستثمار مجدداً، مما يسرع في وتيرة النمو الاقتصادي من جديد. ويحمل هذا النمو في طياته مجدداً مخاطر المغالاة وتشكيل الفقاعات وخاصة في غياب الدولة أو أحجامها عن ضبط اتجاهات التطور وسقوفه. إن هذه الدورات بما فيها من صعود وهبوط، تشمل عقد أو عقدين من الزمن أي ما يتجاوز دورات الانتاج الاقتصادية العادية، وتحمل معها دائماً موجات جديدة من الابتكار، التي تعزز من جديد التنمية الاقتصادية وتوسع الرفاه الاجتماعي.

بعض الشكوك في دور البنوك المركزية

تعيق حالياً البنوك المركزية في العالم دور "التدمير الخلاق" الذي يضم في طياته بذرة لطفرة جديدة. فهي تحافظ على أسعار للفائدة منخفضة جداً وتستمر في الحفاظ على المستوى المرتفع لأسعار الأصول من خلال شراء الأوراق المالية مما يحول دون انفجار الفقاعات، أو في حال انفجارها الحؤول دون عودة هذه الأصول إلى قيمتها الفعلية السابقة. لا تزال البنوك المتعثرة⁵ (Zombi-Banken) وزبائننها (Zombi-Clients) في مواقعها من الاقتصاد الحقيقي رغم أنها في الواقع مؤسسات غير قادرة على المنافسة وإنما يحافظ عليها بالرغم من ذلك كأموال-أحياء عديمي التأثير في مواقعهم التي يحتلونها دون نشاط يذكر. وهم يحولون بالتالي دون تقدم رجال الأعمال الشباب وما يقدمونه من منتجات جديدة. هكذا يشاع الوهم عن تقادي أزمة حادة في الوقت الذي يدفع بمجمل الاقتصاد إلى أزمة دائمة.

وهكذا يفرض بدلاً لمجرد احتمال ميل معدل الربح نحو الانخفاض تراجعاً يدار بالفعل سياسة نقدية تؤدي تدريجياً إلى الضمور ويبدو هذا الضمور بشكل ركود مزمن يترافق مع هبوط متواصل لمعدلات الربح، والذي يأتي نتيجة لاستنفاد الفرص الاستثمارية، ولكنها في الحقيقة سياسة عامة للبنك المركزي موجهة لخدمة مصالح محددة وتحول دون عودة أسعار الأصول إلى مستوياتها السابقة المتوازنة.

⁵ يستخدم الكاتب تعبير زومبي، الذي يعني الميت الحي، مجازاً لتوصيف أوضاع البنوك وعملاتها. (المراجع)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

تهدد السياسة النقدية الفضفاضة باستنزاف الرأسمالية، وتؤدي عمليات الإنقاذ اللامحدودة، مباشرة إلى اقتصاد الدولة الدكتاتوري، فهي تقود إلى تجاوز البنوك المركزية لحدود وظائفها المحددة لها. فقد وفر البنك المركزي الأوروبي للبلدان المأزومة وفي ذروة الأزمة السابقة (في صيف عام 2012) نصيب الأسد من قروض الإنقاذ العامة (83 في المئة) بلغ مجموعها 1342 مليار يورو، وذلك بدون قرارات برلمانية. كم أكد البنك المركزي الأوروبي مواصلته لشراء الأوراق والاصدارات المالية من كافة بلدان مجموعة اليورو وذلك حتى نهاية 2017 وبقيمة 2300 مليار يورو منها حوالي 80 في المئة أوراق حكومية وهو ما يتناقض مع المادة 123 من معاهدة آلية عمل الاتحاد الأوروبي. وعملا بقول "مهما كلف الأمر" لماريو دراغي (Mario Draghi)، رئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أصدر هذا أوامره لشراء سندات حكومية من البلدان التي تمر بأزمات ومن دون تحديد سقف لذلك. وقد تبلغ تكلفتها عشرات المليارات من اليورو. وهكذا يعمل البنك المركزي الأوروبي ومن خلال هكذا تدابير على توجيه الاستثمار الاقليمي لصالح المواقع في جنوب أوروبا، والتي تذكر بالإدارة القائلة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (سابقا) لصندوق الإنتاج الاجتماعي باسم "النظام الاقتصادي الجديد للتخطيط وإدارة الاقتصاد القومي".

يبعث كل هذا أعلى درجات القلق، إذ يمكن في النهاية ان يصح قول ماركس بهذه الطريقة أو تلك: "بأن الرأسمالية تدمر نفسها بنفسها عبر استمرار انخفاض معدل الربح وتمهد بذلك الطريق إلى الاشتراكية"، وإن اختلف مسار هذا الطريق قليلا عما كان ماركس يعتقد به.





شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

(*) هانز-فيرنر سن Hans-Werner Sinn، اقتصادي الماني وأستاذ جامعي وأستاذ فخري في جامعة لودفيج ماكسيميليان في ميونيخ، وكان في الفترة 1999-2016 رئيس معهد (IfO) للبحوث والتنبؤات الاقتصادية في ميونخ. ومنذ 2017 أستاذ زائر في جامعة لوسيرن-سويسرا.

(**) ترجمة منقحة للمقال باللغة الالمانية

Hans-Werner Sinn, Was uns Marx heute noch zu sagen hat, APuZ. Zeitschrift der Bundeszentrale für politische Bildung, 76. Jahrgang, 26 / 2017, 26. Juni 2017



(***) دكتور حامد فضل الله طبيب اختصاص، دَرَسَ في جامعة الخرطوم وخريج كلية الطب جامعة هاله في جمهورية المانيا الديمقراطية وجامعة برلين الحرة. عمل في مستشفيات أم درمان وجوبا وبرلين. عضو مؤسس لمنظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (أومراس)، عضو الهيئة الاستشارية لمنظمة ابن رشد للفكر الحر (المانيا) وعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة)

(****) فادية فضة: كاتبة وناشطة وباحثة في مجال الهجرة واللجئين، مديرة مشروع " Skills proQuali" في مؤسسة "BBAG.e.V".، برلين | براندنبورج - المانيا. عضو الهيئة الاستشارية، عضو هيئة ادارية ورئيس سابق لمؤسسة ابن رشد للفكر الحر. مديرة مكتب



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد الماركسي

الجنوب، وعضو هيئة إدارية سابق في الهيئة الفلسطينية للاغاثة والتنمية، لبنان. عضو هيئة إدارية سابق في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فرع لبنان.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 7 أيار 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>